

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبدالله السلطان ، عبدالفتاح العواملة ، الياس العكشه ، فتحي الرفاعي

التمييز الاول :

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضده :

lawpedia.jo

التمييز الثاني :

المميز

المميز ضده : الحق العام

قدم في هذه القضية تمييزان للطعن بالحكم الصادر عن محكمة الجنايات

الكبرى بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١١ بالقضية رقم ٩٩/٨١٠ والقاضي بما يلي :-

١- عدم مسؤولية المتهم عن جنحتي انتهاك حرمة المساجد

واعطاء هويه كاذبه

محكمة التمييز الأردنية

بصفقتها : الجزائية

رقم القضية : ٢٠٠٠/٥٥٣

رقم القرار :

٢- ادانة المتهم عبدالباسط بجنحة تهديد المشتكي . طبقاً للماده ٣٥١ من قانون العقوبات وعملاً بذات ماده من نفس القانون الحكم بحبسه مدة شهر واحد والرسوم .

٣- تجريم المتهم بجناية الخطف طبقاً للماده ٤/٣٠٢ من قانون العقوبات .

٤- تجريمه بجناية هناك العرض طبقاً للماده ١/٢٩٨ والماده ٣٠٠ مكرره مرتين .

٥- تجريمه بجناية هناك العرض طبقاً للماده (٢٩٧) مكرره اربع مرات وضع المتهم (المميز) بالأشغال الشاقه المؤقته مدة عشرة سنوات والرسوم محسوبه له مدة التوقيف وذلك بعد ادغام العقوبات المحكوم بها .

ويتلخص التمييز الاول بالسببين التاليين :

١- أخطاء محكمة الجنايات الكبرى بإعلان عدم مسؤوليه المميز ضده عن جنحتي انتهاك حرمة المساجد وإعطاء هويه كاذبه .

٢- أخطاء المحكمة بتنفيذ احدى العقوبات بحق المميز ضده اذ ان ظروف القضييه وتكرار الافعال مع المجني عليهم يدل على نيه جرميه متأصله في نفسه وكلن عليها ان تجمع العقوبات المحكوم بها عليه عملاً باحكام الماده ٢/٧٢ من قانون العقوبات .

وطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وتتلخص اسباب التمييز الثاني بما يلي :

- ١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت اليها وجاء قرارها غير
معلل تعليلاً صحيحاً .
 - ٢- اخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالحكم على المميز بالخطف حيث ان جريمه
الخطف غير متوفره .
 - ٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم الاخذ باقوال شهود الدفاع على واقعه
الخطف .
 - ٤- لم تأخذ محكمة الجنايات بالدفع التي اثارها وكيل الدفاع في مرافعته التي
جاءت موضحة بان المميز لم يرتكب الافعال المنسوبة اليه .
 - ٥- كان على محكمة الجنايات الكبرى ان تستبعد شهادة كل من الشاهد
والشاهد اللذان اقرا بانه يمارس معهما اللواط مع آخرين الامر الذي
يجعل من شهادتهما محل شك .
 - ٦- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما اعتبرت ان الظرف المشدد المنصوص
عليه في المادة ٣٠٠ عقوبات ينطبق على موكلي حيث لا يستند تعليها على
اساس قانوني .
 - ٧- يلتمس المميز اعتبار مرافعته المقدمه منه لمحكمه الجنايات جزءاً لا يتجزأ من
هذا التمييز .
- وطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً وإعلان
براءة المميز .

وبتاريخ ٢٠٠٠/٦/٧ قدم رئيس النيابة العامة مطالعة خطيه انتهى فيها الى طلب قبول التمييز شكلاً ورد تمييز المتهم موضوعاً وقبول التمييز المقدم من النيابة موضوعاً ونقض الحكم المميز .

القرار

لدى التدقيق والمداوله نجد ان وقائع هذه الدعوى تشير الى ان النيابة العامه لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت المتهم الى تلك المحكمه بالتهم التاليه :

- أ - جناية الخطف طبقاً للماده ٤/٣٠٢ من قانون العقوبات .
- ب - جناية هتك العرض طبقاً للماده ٢٩٧ عقوبات بدلالة الماده ٣٠٠ من ذات القانون مكرره اربع مرات .

ج- جناية هتك العرض طبقاً للماده ١/٢٩٨ من قانون العقوبات بدلالة الماده ٣٠٠ من ذات القانون مكرره مرتين .

د - جنحة التهديد طبقاً للماده ٣٥١ من قانون العقوبات .

هـ- جنحة انتهاك حرمة المساجد طبقاً للماده ٢٧٥ من قانون العقوبات .

ز - جنحة اعطاء هوية كاذبه طبقاً للماده ٢١٢ من قانون العقوبات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى في الدعوى واستمعت الى ادلتها وبياناتها وتوصلت الى استخلاص الواقعه الجرميه التاليه (ان المجني عليهما كانا يترددان على مسجد الرحمه الكائن في

مدينة اربد لاداء الصلاة وحضور الدروس الدينية وخلال ترددهما على المسجد تعرفا على المتهم الذي كان يعطي الدروس الدينية في المسجد ويؤذن ويقوم بالصلاه ويؤم بالمصلين وقد تطورت العلاقة فيما بينهم حيث كان يشجعهما على التمسك بالدين والصلاة ويطلب اليهما الحضور الى المسجد باستمرار وكانا يذهبان الى بيته ويلعبان معه الكره وفي احدى المرات وخلال عام ١٩٩٩ وبعد صلاة الفجر في المسجد استدرج المتهم المجني عليه الى مدرسة ميسون الدمشقيه وفيها قام بتشليحه بنطلونه وكلسونه ونومه على ظهره وقام بوضع قضيبه المنتصب في مؤخرته وطلب منه ان لا يذكر ذلك لاحد وبعد ذلك كرر معه نفس الفعل بان اصطحبه الى مصلى النساء داخل المسجد وشلحه بنطلونه وكلسونه ثم شلح هو بنطلونه وكلسونه وادخل قضيبه في مؤخرته الى ان استمنى وانه وبعد صلاة عصر احد الايام وفي مسجد الرحمة وبعد مغادرة المصلين المسجد قام المتهم باخذ المجني عليه الى مصلى النساء وذكر له بانه مريض يحب اللواط وعرض عليه ان يداويه من هذا المرض بالتدريج حيث شلحه البنطلون واخذ يحسس على افخاذه ومؤخرته واجلسه بوضع السجود وبعد ان شلح هو ملابسه وضع جزءاً من قضيبه في مؤخرته وكرر معه ذات الفعل اربع مرات داخل المسجد منها مره في منبر المسجد ومره في القسم السفلي للمسجد حيث كان في كل مره يشلحه بنطلونه وكلسونه ويدخل قضيبه المنتصب في مؤخرته زاعماً له انه يداويه من مرض حب اللواط وفي الشهر السابع من عام ١٩٩٩ اخذ المتهم يكره المجني عليهما بأهاليهما ويصفهم بالفسق ويكرههما بأهل الحي ويصفهم بذات الصفة وعمل على تشويه علاقتهما بأهاليهما حتى يرضخا له ويذهبا معه الى الزرقاء زاعماً لهما انه سوف يعلمهما لعبة الكراتيه والكونغ فو ليتمكننا من الدفاع عن نفسيهما وينقرغا للعباده فوافقا على الذهاب معه الى الزرقاء ليسكننا معه في منطقة معزوله وينقرغا لعبادة الله حيث اصطحبهما المتهم الى مدينة الزرقاء ثم الى بلدة الرصيفه واخذ ينتقل بهما من مكان لآخر في منطقة الرصيفه حتى لا تشاهداهم الشرطه حيث نام بهما المتهم مره في الاحراش تحت الشجر ومره بجانب المقبره

ومرة على سطح غرفه مهجوره ثم استأجر لهما منزلاً في منطقة عوجان قرب الزرقاء باسم غير اسمه الحقيقي وكان يطلب من المجني عليهما ان يقولوا انهما شقيقان وان المشتكي عمهما وانه أي المتهم والدهما .

وان والدتهما زعلانه عند اهلها واستمرت غيبة المجني عليهما عن منازلهما في اربد مدة شهرين حيث كان خلال هذه الفترة يقوم بهتك عرض المجني عليهما كل واحد منهما على انفراد وانه هدد المشتكي في احدى المرات بالقتل عندما حاول الهرب منه والعودة الى منزله وانه وبسبب تغيب المجني عليهما تم اخبار الشرطة من قبل ذويهما وبالنتيجة تم القاء القبض على المتهم والمجني عليهما والمشتكي في منطقة عوجان وتم التحقيق والملاحقه وتكونت هذه الدعوى .

وطبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على هذه الواقعة وتوصلت الى ما يلي :

أ- فيما يتعلق بالمجني عليه وجدت ان ما قام به المتهم من افعال نحوه التي تشكل جنائية هناك العرض طبقاً للماده ١/٢٩٨ من قانون العقوبات ودلالة الماده ٣٠٠ من ذات القانون وكما ورد في اسناد النيابة مكرره مرتين ، حيث ان المتهم اوهم المجني عليه انه رجل دين .

ب - فيما تعلق بالمجني عليه وجدت ان ما قام به المتهم من افعال نحوه انما تشكل جنائية هناك العرض طبقاً للماده ٢٩٧ من قانون العقوبات مكرره اربع مرات ذلك ان المتهم خدع المجني عليه بانه سوف يداويه من مرض حب اللواط مما حمله على ارتكاب هذا الفعل سيما وانه اوهمه انه رجل دين الذي جعله يثق بالمتهم .

ج - اما فيما يتعلق بواقعه اخذ المتهم للمجني عليهما من اربد الى الزرقاء والرصيفه وما رافق ذلك من قيامه بالاعتداءات الجنسيه عليهما .

فقد وجدت المحكمه ان افعال المتهم تلك تشكل جناية الخطف طبقاً للماده ٤/٣٠٢ من قانون العقوبات ذلك ان المتهم استخدم اتجاه المجني عليهما ضروب التحايل والخداع في ابعادهما عن منازلهما الكائنه في اربد واحضارهما الى الرصيفه .

د - اما فيما تعلق بجنحة التهديد المسنده للمتهم طبقاً للماده ٣٥١ من قانون العقوبات فقد ثبت لدى المحكمه ارتكاب المتهم لهذه الجنحه .

هـ - اما فيما يتعلق بجنحة انتهاك حرمة المساجد المسنده للمتهم طبقاً للماده ٢٧٥ من قانون القويات فوجدت ان عناصر هذه التهمه غير قائمه بحق المتهم .

و - اما فيما يتعلق بجنحه اعطاء هويه كاذبه طبقاً للماده ٢١٢ من قانون العقوبات فوجدت ايضاً ان عناصرها غير قائمه بحق المتهم وفي ضوء ما سلف قضت بما يلي :

١- اعلان عدم مسؤوليه المتهم عن جنحتي انتهاك حرمة المساجد واعطاء هويه كاذبه المسندتين للمتهم طبقاً للمادتين ٢١٢ ، ٢٧٥ من قانون العقوبات .

٢- ادانة المتهم بجنحة تهديد المشتكي طبقاً للماده ٣٥١ من قانون العقوبات وعملاً بذات الماده الحكم بحبسه مدة شهر واحد الرسوم .

٣- تجريم المتهم بجناية الخطف طبقاً

للمادة ٤/٣٠٢ من قانون العقوبات .

٤- تجريم المتهم بجناية هتك العرض

طبقاً للمادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات ودلالة المادة ٣٠٠ من ذات القانون

مكرره مرتين .

٥- تجريم المتهم بجناية هتك العرض

طبقاً للمادة ٢٩٧ من قانون العقوبات مكرره اربع مرات .

ثم قضت بفرض العقوبات التاليه عليه تمشياً مع مرات التجريم السابقه .

أ - عملاً بالمادة ٤/٣٠٢ من قانون العقوبات وضع المجرم

بالأشغال الشاقه المؤقته مدة خمسة سنوات

والرسوم .

ب - عملاً بالمادة ٢٩٧ من قانون العقوبات وضع المجرم
بالأشغال الشاقه المؤقته مدة ثلاث سنوات والرسوم

عن كل جنایة من الجنایات الاربع التي جرم بها .

ج - عملاً بالمادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات ودلالة المادة ٣٠٠ من ذات القانون

وضع المجرم
بالأشغال الشاقه

المؤقته مدة اربع سنوات والرسوم عن كل جنایة من الجنایتين اللتين جرم

بهما .

د - عملاً بالمادة ٧٢ من قانون العقوبات ادغام العقوبات المحكوم بها المجرم وتنفيذ

العقوبة الاشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف :

أ - لم يرض المتهم بهذا الحكم فطعن به تمييزا للاسباب المبسوطه باللائحه المقدمه من وكيله بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٠ .

ب - لم يرض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا الحكم فطعن به تمييزا للاسباب المبسوطه باللائحه المقدمه منه بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٠ .

ج - قدم رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه مؤرخه في ٧/٦/٢٠٠٠ انتهى فيها الى طلب قبول التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى شكلا وموضوعا .

اما فيما يتعلق بالتمييز المقدم من المتهم فقد طلب قبوله شكلا ورده موضوعا لعدم ورود اسباب على الحكم المميز .

أ - وفي الرد على اسباب التمييز المقدم من المتهم

:

١- من حيث الواقعه الجرميه المستخلصه في الدعوى نجد ان محكمة الجنايات الكبرى قد استندت في تكوين عقيدتها الى بينه قانونيه ثابتة في الدعوى وقامت بتسمية هذه البينه واقتطاف اجزاء من هذه الشهادات للتدليل على تلك القناعه واخص هذه البينه هي شهادتا المجني عليهما وشهادة الطبيب الشرعي الدكتور الذي اوقع الكشف الطبي علي المجني عليهما واثبت من خلال التقريرين الطبيين المنظمين بحقهما

أنهما قد تعرضا لعمليات لواط متكرره وكذلك اعتراف المتهم لدى الشرطه الذي قدمت النيابة العامه الدليل على صحة وسلامة الظروف التي اعطيت فيها هذه الأقوال *

وعليه ولما كان القاضي الجزائي حر في اختيار الدليل الذي يقتنع به ويرتاح اليه ضميره ووجدانه طبقاً للماده ١٤٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائيه وحيث ان البينه التي اعتمدها محكمة الجنايات الكبرى وفق ما سلف بينه قانونيه وان الوقائع قد تم استخلاصها استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وتتوافق مع العقل والمنطق القضائي ونحن بدورنا كمحكمة موضوع في هذه الدعوى نقر محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت اليه من وقائع وعليه يكون الدفع بالطعن بالبينه التي اعتمدها محكمة الجنايات الكبرى وما توصلت اليه من وقائع متسوجباً الرد *

٢- فيما يتعلق بالتطبيقات القانونيه :

أ - فيما يتعلق بافعال هناك العرض المسنده للمتهم قبل أخذه للمجني عليهما السى مدينتي الزرقاء والرصيفه *

نجد ان افعال هناك العرض هذه المتمثله في ايلاج قضيب المتهم في دبر كل واحد من المجني عليهما في اوقات واماكن مختلفه قد تمت دون عنف او اكراه وفي الوصف القانوني لافعال المتهم تجاه المجني عليهما لتطبيق احكام الماده ١/٢٩٨ من قانون العقوبات باعتبار ان المجني عليهما قد تجاوزا الثامنه عشره من عمريهما بتاريخ اول فعل هناك عرض والذي وقع قبل خمسة اشهر من تاريخ القاء القبض على المتهم والمجني عليهما *

وان ما ذهب اليه محكمة الجنايات الكبرى من ان المجني عليه قد سمح للمتهم باللواط فيه نتيجة ما استخدمه مع المتهم من طرق الخداع والحيله بمقولة انه

سيداويه من مرض حب اللواط قول غير سديد وان ليس في قول المتهم ما يمكن حمله على الخداع والحيله وبالتالي يبقى فعله في حدود المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات .

وكذلك فان ما ذهبت اليه محكمة الجنايات الكبرى من توافر الظرف المشدد في جنایات هتک العرض التي جرم بها المتهم وما قارفه مع المجني عليه طبقا للمادة ٣٠٠ من قانون العقوبات غير صحيح .

ذلك ان المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات قد شددت العقوبة المفروضة على الجنایات المقترفة خلافا للمواد ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ باضافه ثلث العقوبة الى نصفها اذا كان المتهم احد الاشخاص المشار اليهم في المادة ٢٩٥ من ذات القانون .

وحيث ان المادة ٢٩٥ من قانون العقوبات قد عدت الاشخاص الواجب ملاحقتهم ومعاقبتهم ممن يعتدون بالمواقعة على الانثى التي اكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة وهم اصول المجني عليها زوج امها ، زوج جدتها لابيها وكل من كان موكلا بتربيتها او ملاحظتها .

وان المشرع في الفقرة الثانية من المادة ٢٩٥ من قانون العقوبات قد أنزل الفاعل اذا كان من رجال الدين منزله الاشخاص المعدودين في الفقرة الاولى . بحيث جاء النص (ويقضي بالعقوبة نفسها اذا كان الفاعل رجل دين او مدير مكتب استخدام او عاملا فيه فارتكب الفعل مسيئا استعمال السلطة او التسهيلات التي يستمدتها من السلطة .

وحيث ان علة العقاب والتشديد على رجل الدين ومن هم في حكمه هو ان مركزه الوظيفي والاجتماعي قد سمح له بالاختلاط بالناس فأولوه تقتهم الا انه استغل سلطة وظيفته وثقة الناس به فاساء استعمالها بارتكاب جريمته .

وحيث ان المتهم ليس له صفة رجل الدين بالمعنى القانوني الوارد في المادة ٢/٢٩٥ من قانون العقوبات وان كانت له بعض مظاهر رجال الدين الا ان صفة رجال الدين هم من تقر لهم القوانين والانظمة بذلك او يكونون معينين في مناصب ووظائف رجال الدين وبالتالي فانه يتوجب استبعاد الطرف المشدد من هذه الجنايات التي جرم بها وبالغها اربع جنایات ويبقى فعل المتهم بحدود المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات فقط .

ب - اما فيما يتعلق بالافعال الجرمية اللاحقه والمتمثله بذهاب المجني عليهما مع المتهم الى الزرقاء والرصيفه وقيامه هناك بهتك عرض كل واحد منهما على النحو الوارد في الواقعه الجرميه التي تحصلتها محكمة الجنایات الكبرى .

ف نجد ان جنایة الخطف التي جرم بها المتهم طبقاً للماده ٤/٣٠٢ من قانون العقوبات تتطلب ابعاد المخطوف عن البقعه التي يعيش فيها وعن اهله وذويه بالتحيل والاكره وان التحيل يعني استخدام وسائل إحتياليه ومخادعه لها مظهر خارجي يؤديها لاقتناع المخطوف بالتسليم للخاطف بطلباته وانه لولا هذه الاساليب الاحتياليه لما وافق المخطوف على التسليم للخاطف ومرافقته وترك اهله والمنطقه التي يعيش فيها .

ولما كانت الاساليب الاحتياليه والمخادعه تختلف من حيث درجاتها طبقاً لشخص الخاطف المحتال وشخص المخطوف وعليه فاذا كان المخطوف صغيراً فلن اساليب الاحتيال والمخادعه والبسيطة وان كانت ظاهره ينخدع بها وتتطلي عليه لمحدوده معرفته وقله تجربته في الحياة .

وحيث ان المجني عليهما من الاطفال وليس لهما تجربه في الحياة فإن ما استعمله المتهم نحوهما من دروب الخداع هو إستغلاله لتوجههما الديني وتشبهتهما باهداب الدين وزعمه لهما بانه يريد ان يبعدهما عن مجتمع الفسق والفجور وانه يريد الذهاب معهما الى منطقه بعيدة /الزرقاء/ ليتفرغوا للعباده وانه سوف

يعلمهما لعبة الكراتيه والكونغ فو الامر الذي انطلى عليهما وحيث وثقا بالمتهم وصدقاه وتركاهم اهلها والتحقا بالمتهم الذي اخذهما الى الزرقاء والرصيفه وهناك قام بالاعتداءات الجنسيه عليهما على النحو الوارد في الواقعه الجرميه .

وعليه فان فعل المتهم على النحو سالف الذكر انما يشكل سائر اركان جنايه الخطف طبقاً للماده ٤/٣٠٢ من قانون العقوبات وكما توصل الى ذلك القرار المميز ويكون الطعن من هذه الجبهه مستوجباً الرد .

٣ - من حيث العقوبه المفروضه :

نجد انه فيما يتعلق بالعقوبه المفروضه على جنايه هناك العرض التي اوقعها المتهم على المجني عليه وكما توصلت الى تطبيق القانون الصحيح فانها تشكل جنايه هناك العرض طبقاً للماده ١/٢٩٨ عقوبات وحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى الى ان فعل المتهم يشكل جنايه هناك العرض طبقاً للماده ١/٢٩٧ عقوبات وعاقبته بمقتضى هذه الماده وحيث ان التكييف القانوني الذي توصلت اليه محكمة الجنايات الكبرى في غير محله الا انه ولما كانت العقوبه المقرره قانوناً في جنائتي هناك العرض طبقاً للمادتين ٢٩٧ ، ١/٢٩٨ واحده وهي الاشغال الشاقه المؤقته فان ذلك لا يستدعي نقض القرار من حيث العقوبه وانما يكتفي بالتبويه في هذا الصدد .

٢ - اما فيما يتعلق بالعقوبه المفروضه على المتهم عن جنايه هناك العرض التي اوقعها على المجني عليه فقد توصلنا الى انها تنطبق والماده ١/٢٩٨ من قانون العقوبات وضرورة استبعاد الظرف المشدد في الماده ٣٠٠ عقوبات وبالتالي فان هذا الطعن يكون وارداً على القرار من هذه الجبهه .

اما فيما يتعلق بعقوبه جنايه الخطف التي جرم بها المتهم فقد توصلنا الى ان التطبيقات القانونيه التي توصلت اليها محكمة الجنايات الكبرى والعقوبه صحيحان وبالتالي فيكون الطعن من هذه الجبهه غير وارد .

ب - وفي الرد على التمييز المقدم من النائب العام
وعن السبب الاول المتعلق بالطعن باعلان عدم مسؤولية المتهم عن جنحتي
انتهاك حرمة مسجد طبقا للماده ٢٧٥ عقوبات واعطاء هويه كاذبه طبقا للماده ٢١٢
عقوبات .

وحيث نجد ان جنحة تدنيس مكان العباده تتطلب قصدا خاصا في التخريب او
الاتلاف او التدنيس بان تتجه نية الفاعل الى احداث هذا التدنيس بهدف اهانة الشعور
الديني لمجموعه الناس التي تتبع مكان العباده .
ولما كانت ممارسة المتهم لافعال هتك العرض داخل المسجد انما كان بهدف
اشباع الرغبه الجنسيه لديه وليس بهدف تدنيس المسجد واهانته الشعور الديني
للآخرين وبالتالي يكون القرار باعلان عدم مسؤوليته متفقا والقانون .

وعن جنحة اعطاء الهويه الكاذبه نجد ان الماده ٢١٢ ع تعاقب الشخص
الذي يستسميه قاض او ضابط شرطه او موظف من الضابطه العدليه فيذكر اسما او
صفة ليست له ، وحيث ان المتهم حينما اعطى اسما غير اسمه كان لمالك العقار
الذي استأجره منه وليس لقاض أو لأحد أفراد الضابطه العدليه فان الحكم بعدم
مسؤوليته متفق واحكام القانون ويكون هذا السبب بشقيه واجب الرد .

وعن السبب الثاني المتعلق بالنعي على محكمة الجنايات الكبرى بعدم جمعها
للعقوبات المحكوم بها نجد ان هذا السبب لا يقوم على اساس من القانون وان الماده
٧٢ عقوبات قد اجازت لمحكمة الموضوع ان تنفذ العقوبه الاشد من العقوبات
المحكوم بها وهي تقع ضمن الصلاحيه التقديرية لمحاكم الموضوع .
وعليه فيكون هذا السبب مستوجبا الرد .

وتأسيسا على ما تقدم نقرر ما يلي :

١- رد التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

٢- فيما يتعلق بالتمييز المقدم من المتهم وحيث أننا في الرد على اسباب التمييز قد وجدنا ان افعال هناك العرض التي اتاها المتهم ضد المجني عليا تنطبق والماده ٢٩٨ فقط ويجب استبعاد الظرف المشدد المنصوص عليه في الماده ٣٠٠ عقوبات بحيث تصبح العقوبه المتوجب فرضها هي ثلاث سنوات عن كل جناية وحيث ان هذه العقوبات قد ادغمت بعقوبة الخطف طبقا للماده ٤/٣٠٢ عقوبات ونفذت العقوبه الاشد طبقا للماده ٧٢ عقوبات لذلك وعملا بالماده ٢٨٢ من الاصول الجزائيه فإن الامر لا يستدعي نقض القرار وانما يستدعي التنويه والتصويب فقط وقد حدث ذلك لان العقوبه الاشد المفروضه طبقا للماده ٤/٣٠٢ عقوبات هي الواجبة التنفيذ .

وعليه وفي ضوء ما اسلفنا تغدو اسباب هذا التمييز غير وارده من حيث النتيجة وبالتالي نقرر رد التمييز المقدم من المتهم وتأيد القرار المميز واعادة الاوراق الى مصدرها .

قرار صدر بتاريخ ٢٧ ربيع اول سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٩/٦/٢٠٠٠

عضو
القاضي المترئس
عضو
عضو
رئيس الديوان

دقق

اض